دور الأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية في تطوير العمل السياسي للشباب العراقي

المدرس المساعد
عبد الكريم كاظم عجيل
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية

دور الأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية في تطوير العمل السياسي للشباب العراقي

المدرس المساعد
عبد الكريم كاظم عجيل
جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية

المقدمة:ـ

لا شك أن قضية الشباب تطرح نفسها بكل ثقلها في هذه المرحلة، وسط ما تعيشه الشعوب العربية من مطالبة بالتغيير والحرية، ناهيك عن الأسباب الاخرى التي تتعلق بالشباب وهمومهم وبمتغيرات المجتمع وتوجهاته الجديدة وافرازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

ان الشباب هم نتاج المجتمع بما فيه من نجاحات وإخفاقات، ومن عوامل ومؤثرات وما يملك من حصاد التجربة وارث الحضارة، وان الولوج في عالم الشباب ليس بالأمر الهين، فكيف اذا كان هذا الولوج مرتبطاً بالجانب السياسي، والذي يعتبر خليط غير منتظم لمجموعة من القيم والمبادئ، تشرب من عوالم الدراسات الإنسانية كالتاريخ والثقافة والاجتماع والجغرافية والسياسة.... الخ، ان أهم ما يصعب هذا البحث كونه يتطلب من الباحث الإطلاع على إحصائيات واستبيانات لقياس الرأي، وللتعرف على تجارب عملية، والمقارنة مع تجارب اخرى في بلدان العالم، ناهيك على الاختلاط بالشريحة المراد البحث عنها.

يعتبر موضوع المشاركة السياسية وخصوصا لشريحة الشباب في عالمنا العربي من المواضيع المعاصرة والتي تفتقر بشكل كبير للبحث والدراسة، فقلت المصادر وندرت الاستبيانات هي السمه البارزة لهذا الموضوع. لقد سعينا

ضمن ما توفرت لنا من امكانيات لان تكون مخرجات هذا البحث عملية لتكون مفيدة للقارئ او للمعني والمختص.

وتتمثل اشكالية البحث بان الشباب في العراق يمثل بين ٦٠ - ٦٥٪ من مجموع السكان فهم يمثلون عنصراً فاعلاً وحاسماً في قضايا التنمية، فالتنمية لابد أن تبدأ من الشباب لأنه يملك الطاقة والقدرة على العطاء، فنحن نملك ثروة بشرية قادرة على العمل والإنتاج، وإذا كان البعض ينظر إلى هذه الإمكانات البشرية كعبء أو كمشكلة، فإن البعض الآخر يرى فيه الحل لكافة مشاكل المجتمع.

غير ان المهم هنا هو الكيفية التي يتم بها توجيه هذه الطاقة الكبير، وتوظيفها التوظيف الأمثل، والعراق كباقي بلدان المنطقة يعمل ويبحث عن الطرق والإمكانية التي يستطيع من خلالها تطوير العمل السياسي للشباب، وصولا للمشاركة السياسية الفاعلة التي تنقل العملية السياسية الى حالة النضوج، خصوصا وان العراق ما يزال يمر بمرحلة انتقالية في حالة من التحول من النظام الدكتاتوري الى النظام الديمقراطي ألتعددي.

وضمن هذه الاشكالية ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان للأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية الدور الكبير في تنمية الوعي والتحفيز لمشاركة الشباب بشكل فاعل في الحياة السياسية.

ولذلك سوف نتناول بالبحث آليات تطوير العمل السياسي للشباب، وحددنا مدخلين يمكن من خلالهما ان نطور العمل السياسي للشباب، حيث سنعمل على تبيان أهمية الأحزاب السياسية وكيف يمكن ان نجعلها عاملاً مهماً وأساسياً في هذا التطور، ثم سنوضح كيف يمكن للمؤسسة التشريعية ان تكون عاملا مهمة في رفع مستوى المشاركة السياسية التي تقود لتطور العمل

السياسي للشباب بعد توسيع المشاركة بها، لتكون بحق أداة فاعلة للمساهمة في هذا العمل.

وهنا جاء تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين يتناول الاول: مدخل الأحزاب السياسية، فيما خصصنا المبحث الثانية: لمدخل المؤسسات التشريعية.

المبحث الأول
مدخل الأحزاب السياسية

كأي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية، تتعدد التعريفات المختلفة للأحزاب السياسية، ومن واقع النظر لهذه التعريفات، يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي هو " مجموعة من الناس ينظمهم تنظيم معين وتجمعهم مصالح ومبادئ معينة ويهدفون إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها[١].

أي بمعنى انه اتحاد بين مجموعة من الأفراد، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة، وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها. وللحزب هيكل تنظيمي يجمع قادته وأعضاءه، وله جهاز إداري معاون، ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب.

وتعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث. فكما تعبر سياسة التصنيع عن مضمون التنمية الاقتصادية، تعبر الأحزاب والنظام الحزبي عن درجة التنمية السياسية في النظام السياسي[٢].

وأياً كان الشكل الذي تتخذه الديمقراطية من اشكال الحكم فأن الاحزاب السياسية عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته لا يمكن تصور قيام هذا النظام وادائه لمهماته المقصودة على وجه صحيح من غير ان تضطلع الاحزاب السياسية بوظيفتها كاملة على الوجه الذي استقرت علية الانظمة الديمقراطية في الحياة المعاصرة[٣].

ويمر العراق اليوم بعمليتين مترابطتين وهما: بناء أسس المجتمع المدني، والتحول نحو الديمقراطية، وان الصلة بين هاتين العمليتين قوية إلى الحد الذي يكون اقرب إلى عملية واحدة في الجوهر، ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فأنها تخلق معها تنظيمات المجتمع المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم(٤).

وتعتبر الأحزاب والمنظمات السياسية من أكبر المؤسسات المساهمة في الحياة السياسية، حيث تلعب دوراً هاماً في توجيه وتوعية الرأي العام، ومراقبة أعمال الحكومة، وتتولى القيام بمهام ووظائف عدة، مثل نشر أيديولوجية الحزب من خلال الأنشطة الدعائية، والمواقف التي تتخذها إزاء الأحداث والمستجدات على الساحة السياسية على وجه الخصوص، إضافة إلى إسهامها في خدمة مجتمعها، وتبني قضاياه ومشكلاته، بغية الحصول على أكبر عدد من المؤيدين، في إطار سعيها للوصول إلى السلطة، وتحقيق أهدافها(٥).

وتقوم الأحزاب السياسية بعدة مهام رئيسة في الحياة العامة، وهي مهام تختلف حسب النظام الحزبي القائم، لكن أهمها على وجه العموم هي: -

١- تنظيم إرادة قطاعات من الشعب وبلورتها.

٢- توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي، وبمعنى آخر، أن مهمة الأحزاب هي سد الفراغ الناشب عن إحساس الهيئة الناخبة بالحاجة للاتصال مع الهيئة الحاكمة(٦).

٣- الحصول على تأييد الجماعات والأفراد، بغية تسهيل الهدف المركزي من وجود الحزب وهو الوصول إلى السلطة والاستيلاء على الحكم

بالوسائل السلمية. وفي هذا الشأن تقوم الأحزاب باختيار مرشحين لها في الانتخابات لتمثيلها وتحقيق مبادئ محددة (هي مبادئ الحزب)، وإدارة كيفية الرقابة على الحكومة، وتشريع ما تريده من قوانين، لأن الأفراد لا يستطيعون بمفردهم القيام بهذا العمل، لا عن عجز ولكن لعدم توافر التنظيم و المعلومات اللازمة للقيام بذلك.

ومن خلال هذه المهام يتضح لنا ان الأحزاب السياسية تقوم بدور كبير في الحياة السياسية خصوصا فيما يتعلق بتنمية الوعي السياسي وفي رفع حجم المشاركة السياسية، واللتان يعتبران من أهم عناصر التنمية السياسية التي تقود الى الحكم الرشيد المبني على أساس ديمقراطي صحيح(٧).

وهنا تظهر العلاقة بين الشباب والأحزاب بشكل واضح وقوي، خصوصا وان القاعد السياسية العريضة في شوارعنا العربية (والعراقية خصوصا) هي من الشباب من جهة، ولان هذه القاعدة هي التي تمثل المادة الحيوية لعمل الأحزاب السياسية، فمن خلال التقرب منها وكسبها، تستطيع الأحزاب الوصول الى السلطة وتحقيق برنامجها من جهة أخرى، ولذلك تكون عناصر الترابط قوية ومتينة بين الطرفين، ولذلك يتوجب على الأحزاب السياسية احتواء هذه الشريحة الكبيرة وتنميتها، حيث يكون العمل باتجاهين: الأول كسب عناصر تدخل ضمن الهيكلية الحزبية، وثانيا كسب اكبر قدر من هذه الشريحة من اجل تحقيق اكبر قدر من الأصوات في الانتخابات.

ومن هنا ندرك أهمية ان يكون للشباب حيزاً كبيراً من الاهتمام سواء من قبل النخبة الحاكمة، أو من قبل الأحزاب السياسية بل وحتى منظمات المجتمع المدني. غير ان ضعف دور الشباب في الحياة الحزبية والسياسية، وانكماش أداؤهم الحياتي في المجتمع، لا يختلف عليه اثنين، وإنه لمن الصعوبة بمكان أن نحمّل الأحزاب وحدها مسؤولية هذا التراجع وإن كانت تمثل سبباً مباشراً

فيه، كما يصعب إلقاء المسؤولية الكاملة على الشباب أنفسهم وإن كانوا لم يكلفوا أنفسهم عناء ردة الفعل باتجاه لعب دورهم المفترض في ميدان النشاط السياسي. فهناك أسباب متنوعة سواء داخلية (تتعلق بالأحزاب) أو خارجية (تخص المناخ العام)، فمنها ضعف حداثة التجربة الحزبية الديمقراطية في العراق، وممارسات بعض النخب السياسية في كبح طاقات الشباب وإبعادهم عن مراكز القرار سواء بحسن نية أو بجهل أو كان بسوء نية[٨].

غير ان المهم من هذه الأسباب هو فيما يتعلق بالبيئة القانونية التي تقصي الشباب من المشاركة في المجالس التشريعية العراقية (مثل اشتراط عمر ٣٠ سنة للترشيح لعضوية هذه المجالس التشريعية مثل مجلس النواب او المجالس المحلية). وهو ما سنتناوله بالتفصيل في المبحث الثاني.

ويضاف الى هذه الأسباب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كثيراً ما غَيَّبت من دور الأسرة الرائد في عملية التنشئة السياسية، ودفعت بالشباب إلى البحث عن لقمة عيش آمنة سواء داخل الوطن أو خارجه، فهنا يجب ان تعمل الأحزاب على معالجة هذه المواضيع من اجل توفير البيئة السياسية الملائمة لنمو العمل السياسي للشباب[٩].

ومن خلال مجموعة من الوسائل تكونت لدينا مجموعة من المعطيات حول وضع الشباب داخل الأحزاب السياسية والتي يمكن ان نسطر أهما في النقاط الآتية:-

١- عدم تولد الشعور الحقيقي لدى الشباب ان الأحزاب السياسية تستطيع ان تحقق أهدافهم، او تعمل على رفع طاقاتهم لتحقيق ما يتمنونه.

٢- الاصطدام بواقع مغاير عما كانوا يتوقعونه عن الأحزاب السياسية عند الدخول لها، من حيث التنظيم الداخلي او الديمقراطية واتخاذ القرار.

٣- التهميش الواضح للشباب داخل الأحزاب السياسية، من حيث اخذ أرائهم او استشاراتهم، او تبليغهم بالقرارات، حيث ان اغلب القرارات يطلعون عليها من وسائل الاعلام قبل ان تتوفر له داخل الحزب.

٤- عدم الشعور ان وجودهم (أي الشباب) داخل الأحزاب السياسية عنصر مهم او مؤثر في إستراتيجية الحزب الحالية او المستقبلية.

٥- انعدام التنظيم و الدورات التدريبية في بعض الأحزاب السياسية، وهو ما يولد شعور ان شاب ينتمي الى شركة ذات هدف ربحي بالدرجة الأولى وليس الى حزب سياسي يعمل على توعية وتطوير المجتمع من خلال برنامج واضح.

٦- تغير القيم الحزبية وفقاً للمصلحة السياسية الآنية او المرحلية دون تفسير واضح لأعضاء الحزب وخصوصا الشباب، مما يجعل الشاب في ضياع وارباك حول القيم والمبادئ التي من اجلها انتمى للحزب، والتي سرعان ما تغيرت دون أي مقدمات او تفسير واضح، وهو ما يولد خيبة الأمل، ويوحي ان العمل السياسي عمل مصلحي واني بالدرجة الأولى[١٠].

٧- عدم منح الشباب مقاعد معينة للترشيح للانتخابات، فالعنصر الأساسي هو كسب أصواتهم في الانتخابات فقط.

وغيرها من الأسباب التي جعلت الشباب تنفر من الأحزاب السياسية ومن الانتماء لها، ولذلك فأننا نقترح بعض الاقتراحات التي نرى أنها تعمل على توفير البيئة المناسبة لتطوير العمل الحزبي للشباب وصولا للمشاركة السياسية الفاعلة للشباب التي تقود لرفع المستوى السياسي لهذه الشريحة وهي:-

١- ضرورة الإسراع في اقرار قانون الأحزاب السياسية، والذي يجب ان يكون متناسب مع قيم الديمقراطية التي ناضل الشعب العراقي كثيرا من اجلها.

٢- العمل على اعداد نظام هرمي واضح للحزب ينتقل به الشاب وفقا لانجازاته ولتطور وعيه السياسي ووفق مدة زمنية واضحة.

٣- اشراك الشباب بصنع القرار داخل الحزب، والعمل على استشاراتهم في جميع القضايا المهم والإستراتيجية.

٤- اعداد إستراتيجية واضحة (منبثقة من ايديولوجية الثابتة) للحزب ذات فترة زمنية محدد، يكون للشباب بصمات واضحة في إعدادها[١١].

٥- التقييد بالمبادئ الأساسية للحزب والتي من اجلها انتمى الشباب، والعمل على استشارتهم بأي تغيير او تعديل يحدث عليها.

٦- توليد شعور ان أي شاب يمثل حجر وحلقة مهم في البناء الداخلي للحزب وان فقدانه او خسارته سوف يولد حالة غير صحية.

٧- العمل على توفير البيئة القانونية الصحيحة التي عبرها يتم اعطاء مقاعد خاصة للشباب من اجل إشراكهم في الانتخابات، وتوفير الدعاية الانتخابية المتساوية للشباب أسوةً بأي عنصر في الحزب مهما كان عمره او منصبة.

٨- العمل على إعداد الدورات التدريبية والتوعوية المسمرة والمنتظمة لجميع عناصر الحزب.

وغيرها من النقاط التي نرى أنها إذا توفرت سوف تولد حالية صحية تقود الى إعطاء الحزب السياسية دوره الحقيقي في تطور العملية السياسية بشكل

عام في البلد، والتي بدورها سوف تنتج مناخا يقود لرفع مستوى العمل السياسي للشباب.

المبحث الثاني

مدخل المؤسسات التشريعية

تعرف السلطة التشريعية بانها تلك السلطة التي تقوم بإصدار التشريعات والقوانين واللوائح. واذا كان نظام الحكم في العراق نيابي (برلماني) ديمقراطي فقد سار المشرع الدستوري حيث سارت الكثير من الانظمة النيابية البرلمانية الى ثنائية السلطة التشريعية فنص على ان السلطة التشريعية تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد[١٢]، وقد نظمت السلطة التشريعية في الدستور العراق لعام ٢٠٠٥ في المواد من ٤٩ لغاية ٦٤، والتي تناولت كيفية تشكيل مجلس النواب وانتخابه من قبل الشعب بطريقة الاقتراع المباشر كما بينت الاختصاصات التي يمارسها[١٣].

كما أكد الدستور العراقي على اتباع نظام اللامركزية الإدارية في ميدان تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين المحافظات غير المنتظمة في إقليم، مع استناده إلى أسس النظام الفيدرالي لتنظيم العلاقات مع الأقاليم. وبذلك منح الدستور المحافظات التي لم تنتظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، وهذا يتطلب وجود مجالس محلية منتخبة يعهد أليها إدارة المصالح المحلية[١٤].

وبذلك وضمن الوضع الدستوري الجديد الذي تأسس بعد عام ٢٠٠٣ في العراق نكون امام تعدد المجالس التشريعية سواء على مستوى الدولة او على مستوى المحافظات، غير ان جميع هذه المجالس اشترطت للترشيح لعضويتها ان يكون سن المرشح ٣٠ عاماً، وهي بذلك اصابة مفهوم توسيع المشاركة

السياسية بخلل جوهري حيث حرمت شريحة واسعة من الشباب من التمثيل ضمن هذه المجالس[١٥].

ان بناء الدولة من أصعب المراحل التي يمر بها اي شعب لذا لابد من إتاحة الفرصة لجميع فئات الشعب في التعبير عن ذاتها من خلال المشاركة الفاعلة في مراكز صنع القرارات التشريعية والتنفيذية، إذ لم يعد منطقيا ان يبقى نسبة كبيرة من فئات الشعب من هم دون سن الثلاثين عاما بعيدا عن هذه المراكز. حيث تشترط قوانين الانتخابات في العراق ان يكون سن الترشيح لعضوية المجالس التشريعية (مجلس النواب و مجالس المحافظات) ٣٠ سنة.

ان إدخال فئة الشباب في المجالس النيابية ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار مسالة العمر وهنا نرى بان العمر المناسب هو (٢٥) خمسة وعشرون عاما، لاسيما وان هذا العمر يتيح للراغب من الشباب في الانخراط في العمل السياسي فرصا واسعة لأداء دور سياسي نشط يخدم أولا الشريحة الشبابية العريضة والمجتمع بشكل عام، ويمكن ان نطرح بعض الفوائد من إشراك الشباب في العمل البرلماني[١٦]:

١- ان ولوج الشباب الى ميدان المنافسة السياسية، بدل من تكرار الأشخاص في احتلال المقاعد النيابية لعدة دورات، سيؤدي الى إذكاء المنافسة الشريفة ويسهم في إضافة دماء جديدة للنظام السياسي ويستوعب التطور الاجتماعي وتحولاته المستقبلية وبما يؤدي الى إحلال قيم الخلق والإبداع والسيطرة على المحيط.

٢- ان توسيع مشاركة الشباب في العملية السياسية من خلال جعل العمر ٢٥ عاما له مبرراته الموضوعية التي يمكن الإشارة الى أهما بـ: تصاعد المشاكل الداخلية والخارجية والتي انطوت على عناصر وإبعاد اقتصادية

واجتماعية وسياسية وثقافية مثل: تباطؤ معدلات النمو، تصاعد معدلات التضخم، والبطالة، والمديونية، ظاهرة الفقر، وتزايد مشكلات الصحة والتعليم والإسكان، وضعف القنوات الوسيطة للمشاركة السياسية وغلبة المعايير البيروقراطية والآنية، جمود النخب الحاكمة وشيوع مظاهر الفساد، وغيرها، وان مشاركة الشباب في صنع القرار بصورة مباشرة سوف يجعلهم شريك حقيقي في معالجة هذه المشاكل التي تمسهم بشكل مباشر وأساسي كونهم يمثلون أغلبية السكان في العراق.

لقد تباينت الدول في تحديد سن المرشح لعضوية المجالس التشريعية، وان هذا التباين إنما تحدده رؤية تلك المجتمعات في مسعى منها لتحقيق التوازن بين عنصري الخبرة وتوسيع قاعدة المشاركة، ذلك ان شريحة الشباب تمثل نسبة عالية من فئات المجتمع، إذ يوجد الان ما يزيد على مليار نسمة من الشباب الذين تقع أعمارهم مابين ١٥- ٢٤ عام وفقا لتعريف منظمة الصحة العالمية اي حوالي ١٧- ١٨ ٪ من مجموع البشر او أكثر من سدس سكان الأرض، وتزداد هذه النسبة في البلدان العالم الثالث، ومنها العراق مما يجعل أمر إشراكهم في مراكز صنع القرار أمراً حيويا لا يقبل التأجيل او التسويف او المماطلة، ان هذا الإجراء إنما يؤدي الى بناء سلطة إنسانية متحررة من فكرة السلطة المطلقة ومجتمع منجز ومبادر تبنى فيه الشخصية على أساس نمط جديد من التنشئة يعزز مشاعر المسؤولية إزاء الأخر ويحترم رأيه[١٧].

وهنا لابد من طرح بعض النماذج العملية لمجموعة من الدول التي تبنت هذه الفكرة وأثبتت نجاحها حتى باتت تذهب الى المزيد من إفساح المجال لمشاركة اكبر شريحة عمرية ممكنة من الشباب، إذ تدل الإحصائيات على ان ٤٧ دولة تسمح بالترشيح لعضوية المجالس التشريعية ابتداءً من سن ١٨

عاما مثل[١٨]:-

١- خمسة وعشرون دولة حددت الحد الأدنى لسن عضو البرلمان بـ (١٨) سنة، ومنها (كندا، السويد، استراليا، بلغاريا، بولندا).

٢- دولة واحدة حددت الحد الأدنى لسن المرشح بـ (١٩) سنة وهي (النمسا).

٣- خمسة دول حددت الحد الأدنى لسن المرشح بـ (٢١) سنة ومنها (روسيا، المملكة المتحدة)[١٩].

٤- ثلاث دول حددت الحد الأدنى لسن المرشح بـ (٢٣) سنة وهما (فرنسا، السودان، المغرب).

٥- عشرة دول حددت السن بـ (٢٨) سنة ومنها (أفغانستان، اليمن، الولايات المتحدة الأمريكية).

إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر انتخابات عامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه الصفات لا يؤمنها الا الحكم الصالح، وقد تضمنت الدراسات الصادرة عن برنامج الإنماء العالمي تسعة معايير للحكم الصالح هي: " المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، المساواة وعلى الأخص في تكافؤ الفرص، الفعالية، المحاسبة، والرؤية الإستراتيجية"، ويمثل تمكين المواطنين المكون البنائي للحكم الجيد لاسيما وأن الأمر مرتبط برفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم. إذ أن توسيع الخيارات الإنسانية مرتبط بموضوعين أساسيين، هما (القدرات والفرص المتاحة)، وأن

تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب (تقوية وتوسيع) أشكال المشاركة الفعلية في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم[٢٠].

وغالبا ما يتم التحول الديمقراطي من خلال مؤسسات المجتمع المدني ودورها في توعية الافراد بمفاهيم الوعي السياسي واحترام الرأي المخالف ونشر ثقافة التسامح الفكري خاصة في الدول التي تتميز بالتعدد ألاثني والديني كالعراق مثلا، وان منظمات المجتمع المدني لكي تقوم بدورها لابد من الانفتاح وفسح المجال أمام النقد والمطالبة بحقوق المواطن، لان دور هذه المنظمات تكمن في خلق التوازن بين السلطة السياسية والمجتمع وزيادة العلاقة بين المؤسسات الحكومية والتجمعات المدنية[٢١].

ويطرح الدكتور عامر حسن فياض، مجموعة من الأسباب والخواص التي يرى من خلالها ان إشراك الشاب العراقي في العملية التشريعية، كطريق للمشاركة الفعلية في صنع القرار الوطني، ضرورة مهمة لما لها من فوائد تعود بالنفع على الجميع، ومن ضمن هذه الأسباب والخواص[٢٢]:

١- خاصية الحداثة: ان الوجود البرلماني وجود شاب.. فهو معطى من معطيات الحداثة بمعنى انه ليس بالمعنى القديم.. اي ان التاريخية البرلمانية هي تاريخية شابة. ولما كانت المؤسسة البرلمانية في الاصل هي مؤسسة شابة من حيث الوجود والنضوج على مستوى التجارب البرلمانية العالمية فمن باب أولى، بقدر تعلق الأمر بالعراق، ستكون شابة وحديثة الوجود كتجربة وهذا يستدعي ان يشارك الشباب في أدارة هذه المؤسسة الشابة.

٢- الخاصية المستقبلية: ان الحرص على مشاركة الشباب في العمل النيابي البرلماني يعني بالنتيجة ان هناك حرص على المستقبل. فالتفكير في

مشاركة الشباب في هذا الميدان هو تفكير مستقبلي.. والعمل على مشاركة الشباب برلمانياً هو عمل مستقبلي. الأمر الذي يعني ان العناية بهذا الشأن تجعل في عقل المهتم عقلا مستقبلياً، وتجعل من نظرة المعتني نظرة مستقبلية.

٣- التمكين الديمقراطي: ان العلاقة ما بين تمكين الشباب وبين العمل البرلماني ستكون متحققة ايجاباً في حالة مشاركة الشباب في هذا المجال. فالديمقراطية الناشئة في العراق هي ديمقراطية تمكين، لأنها ديمقراطية وضعية وليست ديمقراطية موضوعية. فلا ضير ولا ضرر من تمكين الشباب على العمل البرلماني في أجواء وأزمان ديمقراطية التمكين العراقية الجديدة.

٤- مشاركة الشباب ضرورة مجتمعية[٢٣]: ان الخارطة المجتمعية العمرية للعراق هي خارطة يبرز فيها اللون الشبابي ومن الإنصاف ان ينعكس هذا اللون الشبابي الطاغي اجتماعيا على المؤسسات ومنها المؤسسة التشريعية، ليكون للشباب حضوراً متناسباً نسبياً على الأقل مع حجم هذه الفئة وحضورها الواضح في المجتمع العراقي.

٥- الخشية الوهمية: هناك خشية مفادها ان هناك تعارض او ربما تلازم عكسي بين شبابية البرلمان من جهة وبين الدراية والخبرة البرلمانية من جهة أخرى. بيد ان هذه الخشية توهم أنصارها ومعتنقيها ومروجيها لأنها موضوع مبالغ فيه، سيما وان المطالبة بمشاركة الشباب في العمل البرلماني هي مطالبة جزئية وليست كلية. اي أنها مطالب تدخل في باب تمكين الشباب على العمل البرلماني وليست تمكين البرلمان على العمل الشبابي.

وبناءً لما تقدم يتبين لنا بوضوح وبما لا يقبل التأويل او الشك أن موضوع الشباب وتمكينهم سياسيا يعد من أهم القضايا التي تواجه بناء حكم صالح، ومادمنا في مرحلة أعادة بناء النظام السياسي في العراق، فهنا يتطلب الأمر أعادة النظر في ألْبنى والوظائف التي يؤديها النظام، ولذلك نقترح في هذا الصدد توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار من خلال جعل سن المرشح لدخول (مجلس النواب والمجالس المحلية) ٢٥عاما بدل من سن ٣٠ عاما، وذلك للضرورات العملية والعلمية الأنفة الذكر، للاحتكام الى الواقع وليس الى الرأي السياسي. ان هذا الوضع (من المناخ القانوني والسياسي) اذا توفر سوف يخلق مشاركة سياسية شبابية فاعلة تكون تجربة قدوة يحتذي بها من قبل الآخرين.

ملخص البحث:ـ

من اهم اسس بناء دولة المؤسسات هو وجود القانون بمختلف تفرعاته وما يمثله من تحديد للحقوق والواجبات للأفراد، فهو الذي ينظم الحياة السياسية وطرق المشاركة بها.

ويعتبر موضوع المشاركة السياسية وخصوصا لشريحة الشباب في عالمنا العربي من المواضيع المعاصرة والتي تفتقر بشكل كبير للبحث والدراسة.

وتتمثل اشكالية البحث بان الشباب في العراق يمثل بين ٦٠ - ٦٥٪ من مجموع السكان فهم يمثلون عنصراً فاعلاً وحاسماً في قضايا التنمية، غير ان المهم هنا هو الكيفية التي يتم بها توجيه هذه الطاقة الكبير، وتوظيفها التوظيف الأمثل، والعراق كباقي بلدان المنطقة يعمل ويبحث عن الطرق والإمكانية التي يستطيع من خلالها تطوير العمل السياسي للشباب، وصولا للمشاركة السياسية الفاعلة التي تنقل العملية السياسية الى حالة النضوج، خصوصا وان العراق ما يزال يمر بمرحلة انتقالية في حالة من التحول من النظام الدكتاتوري

الى النظام الديمقراطي ألتعددي.

وقد تناولنا في هذه الدراسة آليات تطوير العمل السياسي للشباب، وذلك من خلال مدخلين يمكن من خلالهما تطوير العمل السياسي للشباب، وهما:

- مدخل الأحزاب السياسية والتي تمثل عاملاً مهماً وأساسياً في هذا التطور.
- مدخل المؤسسات التشريعية، حيث يمكن ان تساهم في تطور العمل السياسي للشباب بعد توسيع المشاركة بالترشح لعضويتها، لتكون بحق أداة فاعلة للمساهمة في هذا المجال.

الخاتمة:ـ

إن التغيير السياسي في العراق قد ساعد على نمو الوعي السياسي العراقي بشكل عام، بصورة أفضل مما كان عليه من قبل وإن الانفتاح الذي شهده العراق قد ساعد بصورة ملحوظة على رفع مستوى وعي الشباب العراقي، وزيادة نسبية لمطالبته بحقوقه، على الرغم من الأوضاع المتردية من الناحية الأمنية والتداخلات الإقليمية ونرى بان التوسع في الحياة الحزبية والنقابية في العراق سوف يؤدي إلى نشر المفاهيم الرئيسية في الوعي السياسي (الحرية، والمواطنة، والمجتمع المدني...)، وهو ما يقود الى زيادة وتوسيع حجم المشاركة السياسية في العراق. ولا ننسى الدور المهم الذي يلعبه الاعلام الموجة البناء.

إذن التحول الديمقراطي في العراق يشكل عاملا مهما في زيادة الثقافة السياسية لدى الشباب ويزيد أيضا من نشاطاتهم التي هي من قبيل الوعي السياسي، مثلما نراه في الوقت الحاضر والمتمثلة بالمظاهرات والمطالبة بالحقوق السياسية وهذا شي جديد في المعادلة العراقية، ولابد من الحفاظ عليه وفسح المجال أمام الجميع للتعبير عن ارادتهم، لان العراق نسيج متشابك ولا يمكن

فرض إرادة جهة معينة على جهة أخرى.

غير إننا نرى ان للأحزاب السياسية لها دور كبير ومباشر في رفع الوعي السياسي للشباب، وزيادة مشاركتهم في الحياة السياسية، خصوصا إذا ما عملت على توفير المناخ الملائم لجذب الشباب والاهتمام به وتوعيتهم سياسيا، فالأحزاب السياسية هي الجهة المعنية الأولى بالحياة السياسية وتطويرها، فهي تمثل انعكاس للواقع السياسي للمجتمع أو لبعض شرائحه، وأننا نجد ان الأحزاب السياسية في العراق ما زلت لم تصل بعد الى المستوى الذي يكون به الشباب العنصر الأساسي والمهم في تكوينها ورسم إستراتيجيتها المستقبلية، أو على اقل تقدير إعطائهم المكان المؤثر والمهم داخل هيكلياتها (اي الأحزاب) الداخلية، وان كان هذا الأمر يعود لحداثة التجربة السياسية الديمقراطية في العراق ولأسباب مختلفة، ولأخرى تتعلق بالحراك السياسي السريع للشباب، والذي قصرت المؤسسات السياسية عن ترجمته وتوجيه بالشكل الصحيح، حيث ما تزال تنقصه الدراسات والبحوث والتحليلات، فيه شحيحة جدا.

وكذلك إننا نجد ان للمؤسسات التشريعية الدور الأساسي والمهم في زيادة المشاركة السياسية للشباب، والتي تأمل من الجهات المختصة النظر لهذا الموضوع بشكل مهم، والسعي

إلى ترجمته الأرض الواقع، وفي الختام نجد ان الحراك الشبابي الحالي في العراق يدل على عصر جديد يتسم بفرض واقع سياسي جديد، يكون اللون الشبابي فيه ناصعا، اذا ما ترجم ضمن اسس قانونية وسياسية واضحة ذات ابعاد محدد تتطلع لمستقبل بناء دولة القانون والمؤسسات المستندة على مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية الواسعة.

Abstract

Of the most important foundations of building state institutions is presence the law and its various branches, and the law and what it represents to determine the rights and duties of individuals, it is regulating political life and ways to participate.

The subject of political participation, especially for the youth in the Arab world of modern themes and great lacking for research and study.

Its problematic research that youth in Iraq is between 60 - 65% of the total population, they represent an active and decisive role in the development issues, so there is how they are directing this great power? And employ them to make optimum use of? And Iraq like the rest of the countries of the region work and looking for ways and potential through which the development political work for youth, Access to participation political actors, that Relocate the political process to a state of maturity, especially that Iraq is still passes through a in transition in a state of the transition from a dictatorship to a pluralistic democratic system.

We discussed in this study mechanisms for the development of political work for Youth, through two gates through which development of political work for youth, namely:

- Political parties, which represent an important and essential factor in this development.

- And the legislative institutions, where it can contribute to the development of political work for young people after expanding participation to candidacy for membership, to be truly effective tool to participate in this area.

هوامش البحث

(١) طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، مطابع التعليم العالي، العراق، الموصل، ١٩٩٠، ص٦٥.

2- For more details see: Larry Diamond, And others, Political Parties and Democracy, The Johns Hopkins University Press and the National Endowment for Democracy, the United States of America, Maryland, 2001, pp 299-327.

(٣)شعبان عبد الحسين: جذور التيار الديمقراطي في العراق، قراءة في افكار حسين جميل – هل انقطع نسل الليبرالية العراقية ، دار بيان للنشر والتوزيع والاعلام ، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٧، ص ٢٠٣

(٤) صالح ياسر، بعض الإشكاليات في المجتمع المدني، مطبعة الرواد للطباعة والنشر، ط١، بغداد، ٢٠٠٥، ص٧٦.

(٥) محمد عطية أبو فودة، الانتماء الحزبي، موقع إنسانيات، متوفر على الانترنيت:

http://www.ensanyat.com/vb1/showthread.php?s=c9c88f0c479e7e778d2acb2eff72889c&t=1823

6- For more details see: Daniel M. Shea and John C. Green, THE FOUNTAIN OF YOUTH: political parties & the Mobilization of Young Americans, Center for Information and Research on Civic Learning and Engagement, University of Maryland, 2004.

(٧) الأحزاب السياسية (نشأتها – مهامها – تصنيفها - وظائفها)، متوفر على الانترنيت:

- http://www.droit-dz.com/forum/showthread.php?p=21495

(٨) انظر: عبد الله مصلح، الشباب والأحزاب (مأزق المشاركة السياسية)، ورقة عمل لندوة مؤسسة حوار للتنمية الديمقراطية حول الشباب والأحزاب قراءة في التجربة اليمنية، متوفر على الانترنيت:

- http://www.newsyemen.net/view_news.asp?sub_no=2_2010_05_28_44249

(٩) انظر: عبد الله مصلح، الشباب والأحزاب، المصدر نفسه.

10- Daniel M. Shea and John C. Green, op. cit.

11- For more details see: Kristina Kausch, Political Parties in Young Arab Democracies, European think tank for global action – FRIDE, , Spain, Madrid, 2012,p4.

(١٢) الجدير بالذكر،ان القانون الذي ينظم عمل هذا المجلس لازال غير مشرع من قبل مجلس النواب، وبذلك لا وجود له من الناحية العملية. ويسعى مجلس النواب لتشريع هذا القانون حتى ينسجم مع البناء الاتحادي للدولة العراقية لان هذا المجلس يعطي اكثر تمثيلاً للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم. انظر: المادة ٦٥ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(١٣) انظر: دستور جمهورية العراق، اصدارات مجلس النواب/ الدائرة الاعلامية،ط٥، بغداد، ٢٠١١، ص٣٦-٥٠.

(١٤) ميثم حنظل شريف و علي هادي عطية، التنظيم الدستوري لاختصاصات محافظات العراق، مجلة جامعة ذي قار، العدد ٤/ المجلد ٢/ آذار / ٢٠٠٧، ص ١٩٨- ١٩٠. وينظر المادة ١٦٦ الى ١٢٢ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(١٥) انظر: قانون المحافظات غير المنتظمة في أقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل، المادة ٥ الشرط الاول. متوفر في المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي على الموقع http://www.iraq-lg-law.org/ar.

(١٦) عزيز جبر شلال، إدخال الشباب في البرلمان التجارب والأسباب، محاضرة ألقيت في مؤتمر الشباب صوت مسموع.. مغيب، الذي عقد في بغداد برعاية لجنة الشباب والرياضة في مجلس النواب العراقي ومركز يلا شباب بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨.

(١٧) نفس المصدر.

18- IPU Parline database, Available online: http://www.ipu.org/ parline/ parlinesearch.asp

19- see: How old is old enough? The minimum age of voting and candidate in UK elections. Electoral Commission consultation paper, 2003.pp 17-35.

(٢٠) نفس المصدر. ولمعلومات اكثر راجع:

- Heather Balas, Engaging Youth in Policy making Improves Policies and Youth Outcomes, California Center for Civic Participation, 2003, pp 1-6

(٢١) زيرفان سليمان البرواري، الوعي السياسي وتطبيقاته " الحالة الكوردستانية نموذجا"، مطبعة خاني، ط١، العراق، دهوك، ٢٠٠٦، ص ٧٨-٩٨.

(٢٢) عامر حسن فياض، الشباب العراقي.. المقومات والمعوقات، محاضرة ألقيت في مؤتمر الشباب صوت مسموع.. مغيب، الذي عقد في بغداد برعاية لجنة الشباب والرياضة في مجلس النواب العراقي ومركز يلا شباب بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨.

23- Flanagan, C., and Levine, Civic Engagement and the Transition to Adulthood, VOL. 20 / NO.1/SPRING 2010.Available online.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع:

١- دستور جمهورية العراق، اصدارات مجلس النواب/ الدائرة الاعلامية، ط٥، بغداد، ٢٠١١.

٢- قانون المحافظات غير المنتظمة في أقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨. المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي على الموقع http://www.iraq-lg-law.org/ar.

المصادر:

أ- الكتب:

١- زيرفان سليمان البرواري، الوعي السياسي وتطبيقاته " الحالة الكوردستانية نموذجا"، مطبعة خاني، ط١، العراق، دهوك، ٢٠٠٦.
٢- شعبان عبد الحسين: جذور التيار الديمقراطي في العراق، قراءة في افكار حسين جميل – هل انقطع نسل الليبرالية العراقية ، دار بيان للنشر والتوزيع والاعلام ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧.
٣- صالح ياسر، بعض الإشكاليات في المجتمع المدني، مطبعة الرواد للطباعة والنشر، ط١، بغداد، ٢٠٠٥.
٤- طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، مطابع التعليم العالي، العراق، الموصل، ١٩٩٠.

ب- البحوث والدراسات:

١- الأحزاب السياسية (نشأتها – مهامها – تصنيفها – وظائفها)، متوفر على الانترنيت:
- http://www.droit-dz.com/forum/showthread.php?p=21495
٢- عامر حسن فياض، الشباب العراقي.. المقومات والمعوقات، محاضرة ألقيت في مؤتمر الشباب صوت مسموع.. مغيب، الذي عقد في بغداد برعاية لجنة الشباب والرياضة في مجلس النواب العراقي ومركز يلا شباب بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨.
٣- عبد الله مصلح، الشباب والأحزاب (مأزق المشاركة السياسية)، ورقة عمل لندوة مؤسسة حوار للتنمية الديمقراطية حول الشباب والأحزاب قراءة في التجربة اليمنية، متوفر على الانترنيت:
- http://www.newsyemen.net/view_news.asp?sub_no=2_2010_05_28_44249
٤- عزيز جبر شلال، إدخال الشباب في البرلمان التجارب والأسباب، محاضرة ألقيت في مؤتمر الشباب صوت مسموع.. مغيب، الذي عقد في بغداد برعاية لجنة الشباب والرياضة في مجلس النواب العراقي ومركز يلا شباب بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨.
٥- محمد عطية أبو فودة، الانتماء الحزبي، موقع إنسانيات، متوفر على الانترنيت:
http://www.ensanyat.com/vb1/showthread.php?s=c9c88f0c479e7e778d2acb2eff72889c&t=1823
٦- ميثم حنظل شريف و علي هادي عطية، التنظيم الدستوري لاختصاصات محافظات العراق، مجلة جامعة ذي قار، العدد ٤/ المجلد ٢/ آذار / ٢٠٠٧.

ج- المصادر الاجنبية (كتب ودراسات):

1. Daniel M. Shea and John C. Green, THE FOUNTAIN OF YOUTH: political parties & the Mobilization of Young Americans, Center for Information and Research on Civic Learning and Engagement, University of Maryland, 2004.
2. Flanagan, C., and Levine, Civic Engagement and the Transition to Adulthood, VOL. 20 / NO.1/SPRING 2010.Available online.
3. Heather Balas, Engaging Youth in Policy making Improves Policies and Youth Outcomes, California Center for Civic Participation, 2003.
4. How old is old enough? The minimum age of voting and candidate in UK elections. Electoral Commission consultation paper, 2003.
5. IPU Parline database, Available online: http://www.ipu.org/parline/ parlinesearch.asp
6. Kristina Kausch, Political Parties in Young Arab Democracies, European think tank for global action – FRIDE, , Spain, Madrid, 2012.
7. Larry Diamond, And others, Political Parties and Democracy, The Johns Hopkins University Press and the National Endowment for Democracy, the United States of America, Maryland, 2001.